غموض في العقوبات التي تطول المدارس الخاصة المخالفة!

كنعان لـ«الوطن»: التعويض مقابل الضرر وإعادة المبالغ الزائدة إلى أولياء أمور الطلاب

محمود الصالح

أكدت معاون وزير التربية مها كنعان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة التربية ومراعاة للظروف الراهنة وحرصاً منها على استقرار العملية التربوية، فقد أصدرت البلاغ رقم ١١٤٣ تاريخ ٢٠٢١/٦/٣م المتعلق بالأقساط والرسوم في المؤسسات التعليمية الخاصة، طلبت فيه من مديريات التربية العمل على عدم زيادة الأقساط لكل المؤسسات الخاصة التي يزيد قسطها السنوي على خمسمئة ألف ليرة سورية.

وأكدت عدم زيادة الأقساط للمؤسسات الخاصة التي لم تزد أقساطها العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ولا يزال قسطها دون خمسمئة ألف ليرة سورية إلا وفق الحد الأعلى الوارد في الشرائح، بحيث تتم الزيادة في الشريحة الأولى التي يتراوح القسط بين /٥٠٠٠٠/ ل.س وحتى قسط /١٥٠٠٠٠/ ل.س، بنسبة ٥٠ بالمئة، وفي الشريحة الثانية /١٥١٠٠٠/ ل.س وحتى قسط /٢٥٠٠٠٠/ ل.س تتم الزيادة بنسبة ٣٥ بالمئة، والشريحة الثالثة /٢٥١٠٠٠/ ل.س وحتى قسط /٥٠٠٠٠٠/ل.س بنسبة ٢٥ بالمئة.

وعن العقوبات التي تطول من يخالف الأقساط وعدم الإعلان عن كامل التكاليف بينت كنعان بقولها إنه يتم فرض عقوبة التعويض مقابل الضرر في حال زيادة الأقساط ويتم إعادة المبالغ الزائدة إلى أولياء الأمور وتشدد العقوبة في حال التكرار، أما في حال عدم الإعلان عنها أو منح أولياء الأمور إيصالاً فيها، فيوجه إنذار لتدارك المخالفة خلال شهرين من تاريخ تبلغه تحت طائلة فرض العقوبة الأشد.

وعن الحد الأعلى المسموح به لأجور الخدمات والميزات التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة بينت معاون الوزير، أنه على أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة الالتزام بالمبالغ المحددة للخدمات التي أعلمت بها مديرية التربية المعنية وأولياء الأمور وإعلانها في مكان بارز. وأي مخالفة تستوجب اتخاذ الإجراء اللازمة المنصوص عليها في المادة ١٠١ من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤م.

وعما إذا كان الطالب ملزماً بالخدمات والميزات الإضافية التي تقدمها المؤسسات التعليمة الخاصة أوضحت كنعان، أن الطالب في المؤسسة التعليمية الخاصة ملتزم بالخدمات التي تتعلق بالعملية التربوية والتعليمية فقط.

واستطلعت «الوطن» رأي عدد من المواطنين عن قرار الوزارة، حيث قالت صفاء والدة أحد الطلاب: للأسف وزارة التربية تركت أصحاب المدارس يتحكمون في الأهالي، وقد وقفوا إلى جانب أصحاب المدارس الذين أثروا على حساب الأهالي، في وقت يعاني أغلب الناس الحياة المعيشية، حيث زادت الأسعار ١٠٠ ضعف، وبعد أن كانت الأسعار قبل الأزمة لا تزيد على ٥٠ ألف ليرة اليوم هناك مدارس أصبحت أقساطها تتجاوز ٣,٥ ملايين ليرة.

إبراهيم معلم متقاعد قال: إن وزارة التربية تركت الحبل على الغارب لأصحاب المدارس عندما تركت ثغرة في التعليمات التنفيذية بوضع أسعار الخدمات والنقل والميزات الإثرائية، حيث تقوم المدرسة الخاصة بتحديد أسعارها وإلزام الطلاب بها، وكان يفترض أن يتم تحديدها سنوياً من وزارة التربية بحيث تضع التكاليف كاملة، وتضع عقوبات رادعة لأصحاب المدارس في حال تجاوزها.

أحد أصحاب المدارس الخاصة قال: نحن لا نلزم أحد بالتسجيل لدينا، ومن ليس لديه الإمكانية لذهب إلى المدارس الحكومية فهي مجانية، والتعليم الخاص له جانب استثماري واقتصادي، ومن غير المنطقي أن نطالب أصحاب المشاريع التعليمية أن يحولوها إلى مؤسسات خيرية، وهناك تكاليف كبيرة تنفقها المؤسسات التعليمية الخاصة، وخاصة رواتب المدرسين المتميزين الذين يعطون نتائج ممتازة للطلاب.

المدارس الخاصة «تلتف» على التربية من خلال أجور «مزايا مرافقة»

أقساط المدارس الخاصة في طرطوس تحلق وتصل لخمسة ملايين سنوياً!

طرطوس-هيثم يحيى محمد

ارتفعت أقساط المدارس الخاصة بشكل جنوني وباتت حديث الكثير من المواطنين خاصة في السنوات القليلة الماضية بعد أن وصل قسط التلميذ أو الطالب لنحو أربعة ملايين ليرة في السنة وسط غض الطرف من الوزارة ومديرياتها عن ذلك بحجة أنها تقوم بتحديد القسط الذي يشمل (التعليم فقط) وتترك بقية الأمور من نقل ومناهج إثرائية ورفاهية ودرجة التصنيف الضريبي وغيرها. للاتفاق بين المدرسة والأهل مع اعتقادها بإعلام دوائر التعليم الخاص في المديريات بذلك من قبل صاحب المدرسة الخاصة.

ومن بين الشكاوى الخطية التي تلقتها «الوطن» في هذا المجال شكوى من المدرّس علي سلمى مدير ثانوية نقابة المعلمين الخاصة بيّن فيها واقع المدارس الخاصة بين القسط التعليمي والمزايا الموجودة في كل مدرسة منها حيث قال: يتم في بداية كل عام دراسي تحديد القسط التعليمي من قبل المدارس الخاصة بحيث ترفع المؤسسة التعليمية الخاصة إلى وزارة التربية عبر دائرة التعليم الخاص قسطها التعليمي فقط للحصول على الموافقة المطلوبة وغالباً ما يأتي بالموافقة، ويتم السماح بزيادة القسط كل سنة ٢ بالمئة.

أما تحديد المزايا المرافقة للقسط التعليمي فيتضمن (المناهج الإثرائية – النقل – الرفاهية – درجة التصنيف الضريبي وغيرها) فيتم إعلام دائرة التعليم الخاص في مديرية التربية بها إعلاماً فقط من دون الحاجة للحصول على موافقة وزارة التربية، مضيفاً: بالعرف والعادة في كل الدول وفي سورية بالسنوات السابقة لا يصح أن يتجاوز قسط المزايا عن ١٥٠ بالمئة من القسط التعليمي.

مثال: إذا كان القسط التعليمي المرخص من قبل الوزارة مليون ليرة سورية فإن قسط المدرسة الخاصة كاملاً مع المزايا يصبح ٢ مليون ونصف مليون ليرة سورية فكيف وصلت الأقساط الكاملة لهذه المدارس إلى ثلاثة ملايين

وأربعة وخمسة ملايين من المدارس التابعة لوزارة التربية.؟ وكيف يتم حساب هذا القسط وعلى أي أساس؟ هل هو سماح بالشائعات التي تقول إن الليرة ستنخفض؟ هل ستكون شركاء بهذا الأمر.. واقترح سلمى أن يقوم كل منا يريد وضع ابنه في هذه المدارس بإكساء غرفة صفية واحدة في إحدى المدارس العامة القريبة من منزله فهي أفضل من هذه المدارس.

وعندما قلنا له: إن الوزارة أصدرت تعميماً يوم الخميس الماضي الواقع بتاريخ الثالث من الشهر الجاري بخصوص أقساط المدارس الخاصة وضرورة التقيد بها، قال: المشكلة في الخدمات والميزات الأخرى وأجور النقل فالمدارس الخاصة تضع المبالغ التي تريدها من دون حسيب أو رقيب لأنها لا تحتاج لموافقة وزارة التربية وإنما تقوم بإعلام دائرة التعليم الخاص في مديرية التربية فقط وهنا المشكلة! علماً أن المالية تريد نسبتها على الدخل وهنا غالباً ما يتم إخفاء هذه المبالغ ويتم إظهار قيمة الأقساط من دون المزايا المذكورة!

رد الوزارة

هذه القضية وضعناها أمام وزارة التربية وطلبنا رداً على مضمون الشكوى حيث وردنا الرد والتوضيح التالي من مدير التعليم الخاص في الوزارة عن طريق المكتب الصحفي وجاء فيه أن المادة /٣٧/ من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ٢٠٠٤ م نصت على أن تلتزم المؤسسة التعليمية الخاصة بالأقساط المعتمدة والمحددة من قبلها لكل مرحلة وقبل بداية تسجيل الطلاب والحصول على موافقة الوزارة عليها وإعلانها بشكل بارز في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة على أن يشمل القسط (الرعاية الصحية – الخدمات التعليمية وثمن القرطاسية الخاصة بالمؤسسة التعليمية – رسم التسجيل).

أما بالنسبة لأجور الخدمات الأخرى والميزات الإضافية بما فيها أجور نقل الطلبة فعلى المؤسسة إعلام المديرية وأولياء الأمور بها سنوياً قبل التسجيل أيضاً ويعد حجب هذه المعلومات عند طلب التسجيل مخالفة صريحة تستوجب المساءلة في ضوء المواد ذات الصلة كما تمنح المؤسسة أولياء الأمور إيصالاً موضحاً فيه اسم المؤسسة بالمبالغ المسددة من قبلهم بشكل مفصل وللوزارة الحق في إعادة النظر في أحكام هذه المادة عند اللزوم وفي حالة صدور قوانين أو مراسيم بزيادة أجور العاملين أو قرارات بزيادة أسعار المحروقات.

وحول عدم وجود حسيب أو رقيب ورد في الرد: قضى المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ٢٠٠٤ وتعليماته التنفيذية بأن تتولى وزارة التربية أعمال الإشراف التربوي والإداري على المؤسسات التعليمية الخاصة وذلك من خلال تعيين مديرين مثبتين من موظفي التربية الأصلاء ويتقاضون رواتبهم من وزارة التربية وتوزيع نصاب الموجهين التربويين والاختصاصيين بالتساوي على المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة للقيام بالإشراف التربوي والإداري والتحقق من مدى التزامهم بالأنظمة المرعية وتحميلهم المسؤولية في حال عدم الإبلاغ عن أي مخالفة.

أما بخصوص المالية التي تريد نسبة على الدخل وأنه غالباً ما يتم إخفاء هذه المبالغ فنرى أن يتم توجيه هذا السؤال إلى وزارة المالية لكونها الجهة المعنية ومن اختصاصها.

لنا كلمة

الوضع القائم غير مقبول من جميع الجوانب ونعتقد أنه من الضرورة بمكان إعادة النظر من قبل الوزارة بهذا الواقع واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تصب في مصلحة المجتمع والوطن والمواطن.

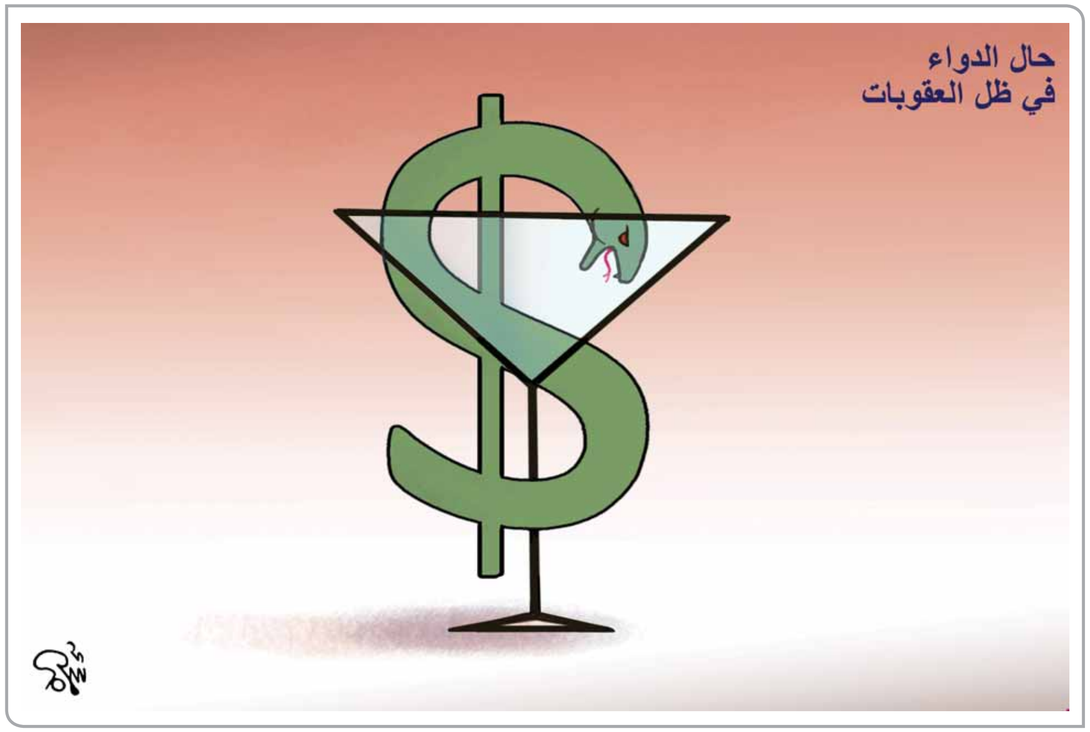

٩٠ بالمئة نسبة توزيع المواد التموينية عبر «الذكية» في حمص

عمران لـ«الوطن»: اشترينا مشمش القصير وربلة ونستعد للبطاطا

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير فرع «السورية للتجارة» بحمص محمد عمران لـ«الوطن» أن نسبة توزيع المواد المقننة المدعومة من (السكر والرز) عبر البطاقة الذكية خلال الدورة الحالية لأشهر شباط وآذار ونيسان على امتداد محافظة حمص قاربت ٩٠ بالمئة، منوهاً بتمديد المهلة المحددة لاستلام المواطنين مخصصاتهم من مادتي السكر والرز وفق البطاقة الالكترونية بهدف إيصال المخصصات إلى أكبر قدر ممكن من المواطنين.

ولفت إلى أن عدد البطاقات الذكية الكلي في المحافظة وصل إلى ٤١٢ ألف بطاقة منها ٣٩٠ ألف بطاقة طلبت المواد المدعومة، على حين بلغ عدد البطاقات المنفذة التي استلمت مخصصاتها نحو ٣٤٥ ألف بطاقة، مشيراً إلى أن الفرع يعمل بكل إمكانياته وطاقاته ليتمكن من تزويد ما أمكن من المواطنين بمخصصاتهم من السكر والرز وخاصة أن جميع المواد متوافرة وبكميات كافية في مستودعات الفرع.

وأكد عمران أنه سيتم العمل خلال الأيام القادمة على رفع مستوى توزيع المواد المدعومة من سكر ورز لتزداد نسبة التوزيع لمحاولة الوصول إلى نسبة إنجاز بالتوزيع تكون شبه كاملة، مشيراً إلى أنه يتم حالياً توزيع نحو ٥٠ طناً بشكل يومي من مادتي السكر والرز المدعومة وفق البطاقات الذكية ويتم إرسال رسائل وفق تلك البطاقات إلى نحو ١٥ مركزاً بمعدل ٢٠٠ رسالة لكل مركز أي ما يعادل نحو ٣ آلاف رسالة يتم إرسالها بشكل يومي على مستوى المحافظة.

وأكد إرسال كميات من المواد المقننة بشكل دوري إلى الصالات حسب نسبة التوزيع فيها والأفضلية تكون للصالات ذات النسب إقبالاً كثيفاً من المواطنين نظراً لاختيارها من المواطنين مثل مجمع تشرين ومجمع الوعر وصالة الوئية وصالة الحرية، منوهاً بأن الفرع يقوم بتسيير سيارات جوالة مزودة بجهاز ماستر إلى مختلف أنحاء المدينة والريف لتوزيع مواد البطاقة الإلكترونية ويتم إعطاء الأولوية للقرى البعيدة التي لا يوجد فيها صالات ومنافذ بيع لـ«السورية للتجارة» يتم عبرها تسليم المواطنين مخصصاتهم التي قاموا بطلبها في وقت سابق، لافتاً إلى أنه تم أيضاً تزويد عدد من الصالات ومنافذ البيع بأجهزة ماستر لتسريع عملية توزيع المواد التموينية.

وأوضح أن مبيعات الفرع من المواد المقننة المدعومة وفق البطاقة الإلكترونية وصلت إلى حدود ٤٥٠٠ طن من مادتي السكر والرز وبقيمة مالية تقدر بنحو ٢,٥ مليار ليرة سورية منذ بداية دورة الأشهر الثلاثة وحتى تاريخه.

وأشار إلى أن الفرع يقوم حالياً باستجرار مادة زيت القطن من شركة سكر حمص بعبوات مختلفة (٢ و٤) لترات وطرحها في صالات «السورية للتجارة» بأسعار منافسة تقل عن سعرها بالسوق بنسبة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ بالمئة، بحيث يتم طرح عبوة ٢ لتر بمبلغ ٨٨٥٠ ليرة سورية و٤ ليترات بمبلغ ١٧٥٠٠ ليرة سورية.

وكشف عمران عن قيام الفرع بتسويق مادة المشمش من مراكز الإنتاج بسياتين الفلاحين في منطقتي القصير وربلة بأسعار تتراوح ما بين ١٩٠٠ إلى ٢٢٥٠ ليرة سورية بحسب نوع المشمش وحجم الحبة، وذلك بهدف تخفيف الأعباء على الفلاحين والمزارعين من النقل والتكاليف وكمسويقات سوق الهال علاوة عن تسويق محاصيلهم من المادة، لافتاً إلى أنه تم تسويق نحو ٤ أطنان من المشمش منذ ١٠ أيام وحتى تاريخه، متوقعاً أن تصل الكمية التي سيتم تسويقها إلى نحو ٨ أطنان من المشمش خلال الموسم الحالي.

> ٣ آلاف رسالة يتم إرسالها بشكل يومي على مستوى المحافظة

وأكد عمران أنه يتم طرح كامل كميات المشمش المسوقة في صالات «السورية للتجارة» بشكل مباشر وبيعها للمواطنين وفق النشرة التموينية وبأسعار تقل عن سعرها في السوق المحلية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ بالمئة.

وأشار عمران إلى أن الفرع يستعد حالياً للمباشرة بعملية تسويق مادة البطاطا من الفلاحين لتخزينها للأوقات التي لا يوجد فيها مواسم والتدخل الإيجابي بالأسواق والحفاظ على سعر مناسب للمادة في ذلك الوقت، مشيراً إلى أنه سيتم المباشرة بالتسويق أواخر الشهر الجاري ومن المتوقع أن يتم تسويق ما بين ٢ إلى ٣ آلاف طن من البطاطا خلال الموسم الحالي.